Features of Change in the Demographic Characteristics of the Structure of the Workforce in Kuwait during the Period of (2000 - 2013)

Maha S. Alfaraj
Hamdy M. Badawi

Abstract: There is a strong positive relationship between the rates of change in the structure of the workforce for any country and the economic development rates: the more rates of change in the components of the workforce and diversification, the more the economic development rates in the country. This study aims to shed light on some of the features of the change in the structure of the workforce in Kuwait between 2000 and 2013. The study showed that there is a significant positive change in a lot of manpower components, especially in the expatriate labor force as a result of the influx of mostly of working age (15-59 years) expatriate labor migrations. The study also showed that there was a significant increase in the workforce, especially of females in various economic activities, and that the economic development rates have not been able to absorb these increases, which resulted in a large increase in unemployment rates, especially among Kuwaitis of working age. Therefore, this study is considered as one of the important initiatives to support the short term and long term planning towards resolving all the problems caused by the increases of laborers in the workforce.

Keywords: Manpower, Labor force (Workforce), Economic activity, Divisions of occupations, Demographic characteristics, Unemployment rate, Dependency ratio, Rate of change.

ملامح التغير في الخصائص الديموجرافية لهيكل القوى العاملة بدولة الكويت بين عامي 2000 و 2013م

مها سعد الفرج(*)
حمدي مصطفى بدوي(**)

ملخص: هناك علاقة وطيدة وطردية بين نسب التغير في هيكل القوى العاملة لأي دولة ومعدلات التنمية الاقتصادية؛ فكلما زادت نسب التغير في مكونات قوة العمل وتنوعت زادت معدلات التنمية الاقتصادية في البلاد. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على بعض ملامح التغير في هيكل القوى العاملة في دولة الكويت بين عامي 2000 و 2013. وقد بينت أن هناك تغيراً كبيراً – سواء بالزيادة أو النقصان – في كثير من مكونات القوى العاملة، وبخاصة في القوى العاملة الوافدة؛ نتيجة لتدفق تيارات الهجرة العاملة الوافدة التي معظمها في سن العمل (15– 59 سنة). كما أوضحت الدراسة الزيادة الكبيرة في أفراد القوى العاملة، وبخاصة الإناث، في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ولم تستطع معدلات التنمية الاقتصادية البطيئة استيعاب هذه الزيادة، بالإضافة إلى الزيادة في تدفق العمالة الوافدة على احتياجات سوق العمل؛ الأمر الذي ترتب عليه زيادة كبيرة في معدلات البطالة، وبخاصة بين الكويتيين في سن العمل. لذا تعد هذه الدراسة أحد العوامل المهمة لدعم مجالات التخطيط المستقبلي القريب والبعيد والعمل على حل المشكلات المترتبة على زيادة أفراد القوى العاملة.

المصطلحات الأساسية: القوى العاملة، قوة العمل، النشاط الاقتصادي، أبواب المهن، الخصائص الديموجرافية، معدل البطالة، نسبة الإعالة، نسبة التغير.

مقدمة:

تعتبر الأبحاث المتعلقة بتوزيع القوى العاملة ونموها وتركيبها على جانب كبير من الأهمية؛ لتحديد السياسات والخطط المستقبلية التي تهدف إلى استغلال الموارد البشرية للدولة أفضل استغلال. وتعتبر التعدادات والإحصاءات السكانية مصدراً مهماً لإنجاز تلك الإبحاث والدراسات الديموجرافية، بالإضافة إلى مصادر أخرى تكمل موضوع الدراسة وتثريه.

(*) قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.
(**) قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.

وتعد الدراسات الخاصة بالقوى العاملة والإحصاءات السكانية من أفضل المصادر التي تعطي الباحث بيانات عن ذوي النشاط الاقتصادي حتى يمكن معرفة حجم قوة العمل وعلاقتها بالعوامل الديموجرافية والاقتصادية، فضلاً عن أن قوة العمل تعد أحد أهم العناصر الرئيسة للإنتاج في الدولة (محمد، 1982: 1). لذا كان الاهتمام بها كأحد العوامل المهمة لدعم مجالات التخطيط المستقبلي القريب وطويل الأمد، بالإضافة إلى معرفة معدلات المساهمة للذكور والإناث وتحديدها في قوة العمل.

وتُعرف القوى العاملة بأنها أولئك الذين يمكن اعتبارهم راغبين في العمل أوالباحثين عنه من القادرين على العمل أو في سن العمل (15–59 سنة). ويهتم الباحثون بمعرفة الحجم الكلي للعمالة ومتابعة نسب التغير التي تطرأ عليها على مدار السنوات للمقارنة وتحديد النقاط التي تحتاج إلى بحث ودراسة ومن ثم الوصول إلى نسب تغير إيجابية في المستقبل. لذا ينبغي متابعة بعض التغيرات التي تطرأ على الخصائص والسمات الديموجرافية المختلفة للعاملين بحسب التوزيع الجغرافي والحالة العمرية والنوعية والحالة التعليمية بحسب أبواب الأنشطة الاقتصادية وأبواب المهن، بالإضافة إلى معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ونسب الإعالة ومعدلات البطالة (الشلقاني، 1994: 478).

أسئلة الدراسة:

تطرح الدراسة عدة أسئلة للإجابة عنها من خلال محتويات الدراسة؛ حتى يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط والمقترحات لحل مشكلة التباين في نسب التغير بأعداد العمالة الكويتية والوافدة، نذكر منها:

1 – ما مدى التغير في نسب وأعداد جملة القوى العاملة بين عامي 2000 و2013 في دولة الكويت ؟

2 – ما مدى التغير في نسب وأعداد العمالة الكويتية والعمالة الوافدة بحسب العناصر الديموجرافية بين عامي 2000 و 2013؟

3 – ما مدى التباين بين نسب التغير للعمالة الكويتية والعمالة الوافدة بين عامي 2000 و 2013؟

4 – ما العوامل المؤثرة في نسب التغير في القوى العاملة الكويتية والوافدة بين عامي 2000 و 2013؟

الهدف من الدراسة:

يعد الهدف الرئيس للدراسة هو إلقاء الضوء على نسب التغير في هيكل القوى العاملة بدولة الكويت بشقيها الكويتي والوافد، بحسب النشاط الاقتصادي وأبواب المهن المرتبطة ببعض الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للعاملين بين عامي 2000 و2013، بالإضافة إلى تحديد مدى التغيرات التي طرأت على مكونات قوة العمل الكويتية والوافدة خلال بدايات القرن الحالي، حتى يتمكن المسؤولون في الحكومة الكويتية والمخططون من وضع الخطط السليمة؛ لتوفير المزيد من فرص العمل ومواجهة أو الحد من تفاقم التزايد المستمر في أعداد قوة العمل أو الباحثين عن العمل، وفي زيادة معدلات البطالة، وفي ارتفاع نسب الإعالة في السنوات القادمة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الموضوعي Topical Approach، الذي يستند إلى التحليل الكمي والإحصائي والجغرافي للبيانات والإحصاءات التي تحقق هدف الدراسة، ومن ثم إلقاء الضوء على أهم نسب التغير السنوية الموجبة أو السالبة التي حدثت في هيكل قوة العمل الكويتية والوافدة بالكويت بين عامي 2000 و2013 (خير، 2000: 197)، وقد حسبت نسبة التغير طبقاً للمعادلة:

$$R = \{(P2-P1) \times 100\} \div P1$$

(Hauser & Duncan,1972: 473).

المصادر الإحصائية للدراسة:

اعتمدت الدراسة على دليل المعلومات المدنية للسكان والقوى العاملة لعامي 2000، و2013 الصادرة عن إدارة الإحصاء بالهيئة العامة للمعلومات المدنية في دولة الكويت.

الدراسات السابقة:

لم يدرس موضوع نسب التغير في هيكل القوى العاملة بدولة الكويت من قبل في إطار أكاديمي متكامل أو دراسة علمية تبرز الملامح الديموجرافية لعمليات التغير في نسب وأعداد القوى العاملة الكويتية والوافدة. وقد ذكرت بعض الأبحاث والدراسات التي لها صلة بموضوع القوى العاملة في الدول الخليجية في قائمة المراجع.

محتويات الدراسة:

تتضمن الدراسة عدة نقاط تتمحور حول التحليل الكمي والإحصائي لنسب التغير بين عامي 2000 و2013 للقوى العاملة الكويتية والوافدة بحسب التوزيع الجغرافي، ومعدلات النشاط الاقتصادي، ونسب الإعالة، والنوع والجنسية والتركيب العمري، ومجموعات الأنشطة الاقتصادية، وأبواب المهن، والحالة التعليمية، بالإضافة إلى أسباب الخلل في هيكل القوى العاملة في دولة الكويت، والخاتمة والتوصيات.

وفيما يلي تتناول الدراسة تحليل نسب التغير السنوية للقوى العاملة الكويتية والوافدة بحسب الخصائص الديموجرافية المختلفة بين عامي2000 و2013:

أولاً – نسب التغير السنوية للسكان في سن العمل (15 – 59 سنة) بحسب النوع والجنسية والتوزيع الجغرافي:

إن تحديد الحجم الكلي ونسب التغير السنوية للسكان في سن العمل (15–59 سنة) بحسب النوع والجنسية والتوزيع الجغرافي له أهمية كبيرة لمعرفة الملامح الاقتصادية للدولة، حتى يتسنى للمخططين وضع الخطط والمشاريع المستقبلية لمواجهة الزيادة أو النقص في أعداد السكان في سن العمل (15– 59 سنة)، وذلك عن طريق تحديد نسب التغير السنوية لهذه الأعداد، ومن ثم – وعلى ضوء هذه النسب – تحدد الأعداد التي ستدخل سوق العمل وتنضم إلى قوة العمل، بالإضافة إلى توفير فرص العمل لمواجهة هذه الأعداد المنتظر دخولها سوق العمل.

كما أن معرفة مناطق التركز النسبي للسكان في سن العمل (15– 59 سنة) عن طريق دراسة التوزيع الجغرافي أو المكاني بحسب النوع والجنسية، يفيد كثيراً في تحديد ملامح التغير للأفراد الذكور والإناث من الكويتيين والوافدين القادرين على دخول سوق العمل في المستقبل؛ وذلك للوقوف على عناصر الخلل في هيكل ونوعية القوى العاملة الحالية والمستقبلية. ويتوقف حجم السكان في سن العمل (15– 59 سنة) على معدلات نموهم ونسب التغير من سنة إلى أخرى، بجانب عدة عوامل متداخلة أخرى كالخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

ومما لاشك فيه أن أعداد الذين يدخلون سوق العمل تزداد سنة بعد أخرى

نتيجة للزيادة السكانية الناتجة من الزيادة الطبيعية للكويتيين والوافدين وتدفق تيارات العمالة الوافدة ومعظمها في سن العمل، بالإضافة إلى التطور الصناعي والتكنولوجي والحضري في المجتمعات.

ويوضح جدول (1) وشكل (1) مدى التغير النسبي الذي طرأ على جملة السكان في سن العمل (15– 59 سنة) في الكويت فيما بين عامي 2000 و2013، ويتضح أن جملة الأفراد في سن العمل بلغت في عام 2000، أكثر من 1.5 مليون نسمة، يمثلون نحو 71,3% من جملة السكان، وقد زادت هذه الأعداد إلى نحو 2.9 مليون نسمة في عام 2013، يمثلون نحو 74,9% من جملة السكان، وبلغت نسبة التغير الكلي بين العامين 87,8%؛ أي بنسبة سنوية بلغت 6,8%، وبلغت نسبة التغير السنوي للذكور 6,5%، في حين بلغت نسبة التغير السنوي للإناث 7.3% خلال الفترة نفسها؛ مما يدل على الزيادة الكبيرة في أعداد الإناث اللاتي سيدخلن سوق العمل بعد أن بلغت الزيادة في أعدادهن أكثر من نصف مليون نسمة بين العامين، كما زادت جملة أعداد الذكور في سن العمل أكثر من 850 ألف نسمة؛ مما يدل على أن أعداداً كبيرة من الذكور والإناث تنتظر الفرصة لدخول سوق العمل، وإذا استمرت نسب التغير السنوية على هذه الحال فسوف تتفاقم مشكلة البطالة بين الكويتيين والوافدين، ولن تستطيع الحكومة توفير فرص العمل لاستيعاب هذه الأعداد في المستقبل.

كما يتبين من الجدول أيضاً التوزيع الجغرافي ونسب التغير للسكان في سن العمل (15– 59 سنة) بحسب النوع في محافظات الكويت؛ فنجد نسبة الزيادة السنوية في الأحمدي 10,6% والفروانية 6,8% وحولي 6,5% في المقدمة من حيث زيادة السكان في سن العمل، ونتيجة استقبال هذه المحافظات معظم السكان الوافدين وأغلبهم في سن العمل. كما يلاحظ ارتفاع نسب التغير للإناث في جميع المحافظات، حيث تراوح بين 7,1% في محافظة مبارك الكبير و 8,3% في محافظة الأحمدي، في حين تتدنى النسبة في محافظة العاصمة بصورة واضحة لتصل إلى 4.7% فقط، بينما تتجاوز نسبة التغير للذكور 5% بقليل في جميع المحافظات، باستثناء محافظة الأحمدي؛ حيث اقتربت نسبة الزيادة بين الذكور من 12% سنوياً.

جدول (1)
نسب التغير السنوية لجملة السكان في سن العمل (15- 59 سنة) بحسب النوع بمحافظات دولة الكويت بين عامي2000 و2013

المحافظة	النوع	جملة سكان الكويت في سن العمل (15- 59 سنة)			
		عام 2000	عام 2013	نسبة التغير الكلي %	نسبة التغير السنوي %
العاصمة	ذ	166550	225007	35,1	2,7
	أ	111531	180123	61,5	4,7
	جـ	278081	405130	45,7	3,5
حولي	ذ	207834	353635	70,2	5,4
	أ	137975	283600	105,5	8,1
	جـ	345809	637235	84,3	6,5
الأحمدي	ذ	162059	410978	153,6	11,8
	أ	88844	184710	107,9	8,3
	جـ	250903	595688	137,4	10,6
الجهراء	ذ	103659	197499	90,5	7,0
	أ	72524	141838	95,6	7,4
	جـ	176183	339337	92,6	7,1
الفروانية	ذ	322243	592670	83,9	6,5
	أ	114441	230025	101,0	7,8
	جـ	436684	822695	88,4	6,8
مبارك الكبير	ذ	51233	85329	66,6	5,1
	أ	42579	82079	92,8	7,1
	جـ	93812	167408	78,5	6,0
الجملة	ذ	1013698	1866780	84,2	6,5
	أ	567935	1103221	94,3	7,3
	جـ	1581633	2970001	87,8	6,8

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 12–19) و (2013: 11 – 18).

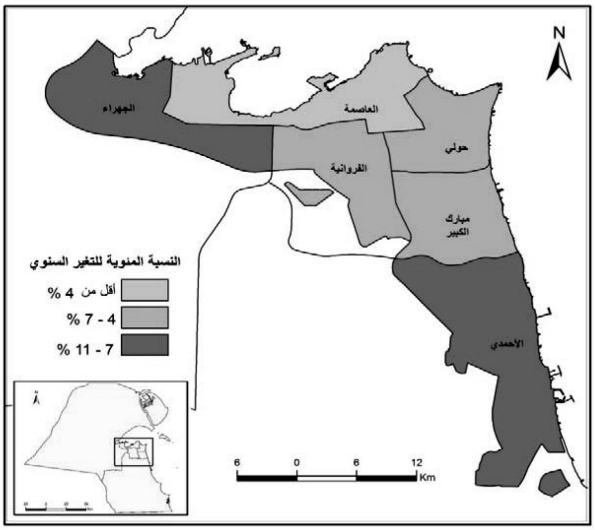

شكل (1): نسب التغير السنوية لجملة السكان في سن العمل (15– 59 سنة) بمحافظات دولة الكويت بين عامي 2000 و2013

ويشير جدول (2) وشكل (2) إلى تقارب نسب التغير السنوية للسكان الكويتيين في سن العمل (15– 59 سنة) – سواء للذكور أو الإناث – في جميع محافظات الكويت التي لا تزيد على 5% بين العامين المذكورين، باستثناء محافظة الجهراء التي تقترب نسب الزيادة فيها لجملة السكان وجملة الذكور وجملة الإناث من 8%. وتعتبر هذه الزيادة في أعداد الأفراد الكويتيين في سن العمل طبيعية ناتجة من النمو السكاني الطبيعي لمجتمع مستقر سكانياً.

جدول (2)
نسب التغير السنوية لجملة السكان الكويتيين في سن العمل (15- 59 سنة) بحسب النوع بمحافظات دولة الكويتبين عامي2000 و2013

المحافظة	النوع	جملة السكان الكويتيين في سن العمل (15- 59 سنة)			
		عام2000	عام2013	نسبة التغير الكلي %	نسبة التغير السنوي %
العاصمة	ذ	46321	69821	50,7	3,9
	أ	50576	74208	46,7	3,6
	جـ	96897	144029	48,6	3,7

تابع/ جدول (2)
نسب التغير السنوية لجملة السكان الكويتيين في سن العمل (15- 59 سنة) بحسب النوع بمحافظات دولة الكويتيين عامي2000 و2013

المحافظة	النوع	جملة السكان الكويتيين في سن العمل (15- 59 سنة)			
		عام2000	عام2013	نسبة التغير الكلي %	نسبة التغير السنوي %
حولي	ذ	38089	62483	64,0	4,9
	أ	39962	65357	63,5	4,9
	ج	78051	127840	63,8	4,9
الأحمدي	ذ	42533	69485	63,4	4,9
	أ	45451	71661	57,7	4,4
	ج	87984	141146	60,4	4,6
الجهراء	ذ	20512	42305	106,2	8,2
	أ	24636	46287	87,9	6,8
	ج	45148	88592	96,2	7,4
الفروانية	ذ	41834	60997	45,8	3,5
	أ	45239	65173	44,1	3,4
	ج	87073	126170	44,9	3,5
مبارك الكبير	ذ	26475	42571	60,8	4,7
	أ	27178	44427	63,5	4,9
	ج	53653	86998	62,1	4,8
الجملة	ذ	215769	347718	61,2	4,7
	أ	233044	367172	57,6	4,4
	ج	448813	714890	59,3	4,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 12–19) و (2013: 11–18).

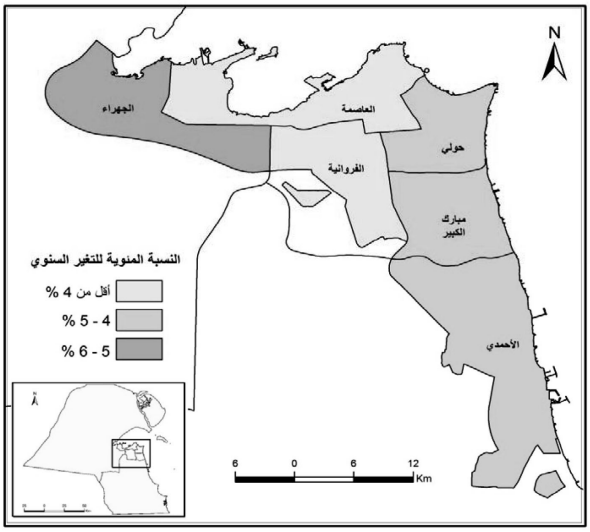

شكل (2): نسب التغير السنوية للسكان الكويتيين في سن العمل (15– 59 سنة) بمحافظات دولة الكويتبين عامي2000 و2013

بينما يبين جدول (3) وشكل (3) مدى التباين في نسب التغير السنوية للسكان الوافدين في سن العمل (15– 59 سنة) – سواء للذكور أو الإناث – بين محافظات الكويت؛ نتيجة لاستمرار تدفق السكان الوافدين إلى الكويت. فتأتي محافظة الأحمدي بنسبة سنوية يزيد على 13%، ومحافظة الفروانية بنسبة سنوية تقترب من 12% في مقدمة الترتيب.

جدول (3)
نسب التغير السنوية لجملة السكان الوافدين في سن العمل (15- 59 سنة) بحسب النوع بمحافظات دولة الكويت بين عامي2000 و2013

المحافظة	النوع	جملة السكان الوافدين في سن العمل (15- 59 سنة)			
		عام 2000	عام 2013	نسبة التغير الكلي %	نسبة التغير السنوي %
العاصمة	ذ	120237	155189	29,1	2,2
	أ	60955	105915	73,8	5,7
	جـ	181192	261104	44,1	3,4

تابع/ جدول (3)
نسب التغير السنوية لجملة السكان الوافدين في سن العمل (15- 59 سنة) بحسب النوع بمحافظات دولة الكويت بين عامي2000 و2013

المحافظة	النوع	جملة السكان الوافدين في سن العمل (15- 59 سنة)			
		عام 2000	عام 2013	نسبة التغير الكلي %	نسبة التغير السنوي %
حولي	ذ	169745	291152	71,5	5,5
	أ	98013	218243	122,7	9,4
	جـ	267758	509395	90,2	6,9
الأحمدي	ذ	119526	341493	185,7	14,3
	أ	43393	113049	160,5	12,3
	جـ	162919	454542	179,0	13,8
الجهراء	ذ	83147	155167	86,6	6,7
	أ	47888	95551	99,5	7,7
	جـ	131035	250718	91,3	7,0
الفروانية	ذ	208398	531673	155,1	11,9
	أ	69202	162852	135,3	10,4
	جـ	277600	694525	150,2	11,6
مبارك الكبير	ذ	24758	42758	72,7	5,6
	أ	15403	37652	144,4	11,1
	جـ	40161	80410	100,2	7,7
الجملة	ذ	797925	1519062	90,4	7,0
	أ	334889	736049	119,8	9,2
	جـ	1132814	2255111	99,1	7,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 12–19) و (2013: 11–18).

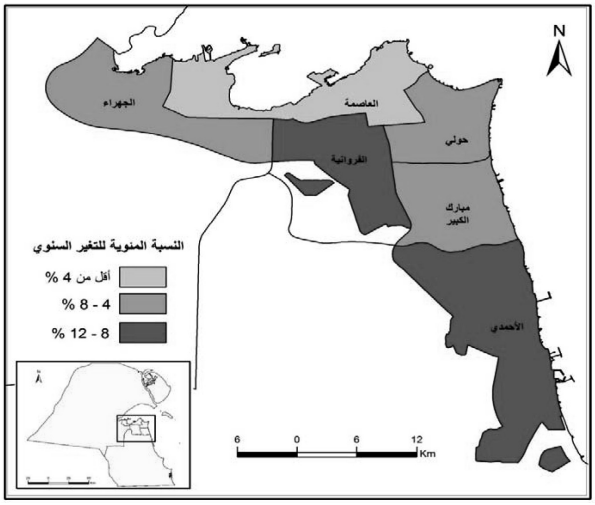

شكل (3): نسب التغير السنوية للسكان الوافدين في سن العمل (15– 59 سنة) بمحافظات دولة الكويتبين عامي 2000 و2013

ثم تأتي كل من محافظات مبارك الكبير والجهراء وحولي بنسبة سنوية 7%، ومحافظة العاصمة بنسبة تزيد على 3%؛ لكون نصفها تقريباً مناطق وزارات ومكاتب وشركات تجارية.

مما سبق يتضح مدى التباين في نسب التغير في أعداد السكان في سن العمل بين محافظات الكويت خلال تعدادي 2000 و2013، وقد يرجع ذلك إلى استمرار تدفق تيارات هجرة العمالة من الدول العربية والآسيوية إلى الكويت، كما بينت الجداول السابقة ارتفاع نسب التغير للإناث في سن العمل بجميع المحافظات؛ مما يدل على دخول أعداد كبيرة من الإناث إلى سوق العمل في القطاعين الحكومي والأهلي. لذا يجب على الحكومة العمل على توفير العديد من فرص العمل بالقطاعين الحكومي والأهلي لمواجهة هذه الأعداد المنتظر دخولها سوق العمل في المستقبل القريب والبعيد.

ثانياً – نسب التغير السنوية لقوة العمل لمعدلات النشاط الاقتصادي ونسب الإعالة:

إن لمعدلات النشاط الاقتصادي أهمية اقتصادية كبيرة وواضحة، فكلما زادت هذه النسبة ارتفع مستوى نصيب الفرد من الدخل الذي يمكن الوصول إليه تحت ظروف معينة للإنتاجية والاستخدام الأمثل لقوة العمل.

- نسب التغير السنوية لقوة العمل بحسب النوع والجنسية:

تتوقف نسب التغير لقوة العمل على تغير أعداد السكان في سن العمل (15-59 سنة)، وقد اتضح أن نسب التغير للسكان في سن العمل مرتفعة؛ إذ يصل إلى أكثر من 10% سنوياً، وبخاصة بين الإناث الكويتيات والوافدين الذكور والإناث؛ مما يتوقع معه زيادة كبيرة في أعداد القوى العاملة بالكويت، وبين الإناث بشكل خاص.

ويبين جدول (4) وشكل (4) الزيادة الكبيرة في أعداد قوة العمل الكويتية والوافدة؛ فقد ارتفعت جملة أعداد قوة العمل من 1,2 مليون عامل في 2000 إلى 2,4 مليون عامل في 2013؛ بنسبة تغير سنوية تجاوز 7,5%، وبلغت نسب التغير السنوية لجملة أعداد الإناث نحو 10,5%؛ حيث ارتفعت أعدادهن من 285 ألف عاملة في 2000م إلى 675 ألف عاملة في 2013؛ أي تضاعف العدد مرتين ونصف المرة خلال ثلاث عشرة سنة. ويرجع ارتفاع أعداد ونسب الإناث العاملات إلى التطور السريع في حجم قوة العمل، والزيادة في فرص العمل وتغير نمط الحياة؛ نتيجة لطبيعية إقبال المرأة على التعليم الذي أدى بدوره إلى زيادة مشاركتها في سوق العمل بشكل كبير؛ وذلك لمواجهة أعباء المعيشة ومتطلبات الحياة نتيجة للتغييرات السريعة الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع الكويتي.

ويلاحظ من الجدول أيضاً الزيادة الكبيرة في قوة العمل للإناث الكويتيات والوافدات بشكل خاص؛ فقد تضاعفت أعدادهن مرتين ونصف المرة تقريباً بين العامين؛ بنسبة تغير سنوية أكثر من 10%، بينما لم تتجاوز نسب التغير لقوة العمل الذكور الكويتيين 4%، إلا أن نسب التغير السنوية لقوة العمل الذكور الوافدين مرتفعة؛ حيث بلغت أكثر من 7% سنوياً؛ فقد زادت أعدادهم أكثر من 700 ألف عامل وافد، وقد يرجع ذلك إلى استمرار تدفق تيارات هجرة العمالة من الدول العربية والآسيوية إلى الكويت، مع استمرار عزوف العمالة الكويتية عن العمل في المهن الفنية والحرفية والخدمية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والوفرة المالية الحالية لدى الكويتيين، وتشمل خدم المنازل، وعمال الصيد والزراعة، وعمال البناء والتشييد، وعمال استخراج المعادن، وعمال البيع والمطاعم، وعمال الخدمات الحرفية، حيث يتم سد احتياجات هذه المهن من العمالة التي تصل إلى ما يقارب مليون عامل من العمالة الأجنبية، وبخاصة العمالة العربية والآسيوية.

جدول (4)
نسب التغير السنوية لقوة العمل بحسب النوع والجنسية بدولة الكويت بين عامي 2000م و2013م

العنصر	النوع	الكويتيون		
		عام 2000	عام 2013	نسبة التغيرالسنوي %
قوة العمل	ذكور	150944	217743	3,4
	إناث	82306	192511	10,3
	الجملة	233250	410254	5,8

العنصر	النوع	الوافدون		
		عام 2000	عام 2013	نسبة التغيرالسنوي %
قوة العمل	ذكور	759435	1477935	7,3
	إناث	203613	482812	10,5
	الجملة	963048	1960747	8,0

العنصر	النوع	جملة قوة العمل		
		عام2000	عام2013	نسبة التغيرالسنوي %
قوة العمل	ذكور	910379	1695678	6,6
	إناث	285919	675323	10,5
	الجملة	1196298	2371001	7,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 97) و(2013: 133).

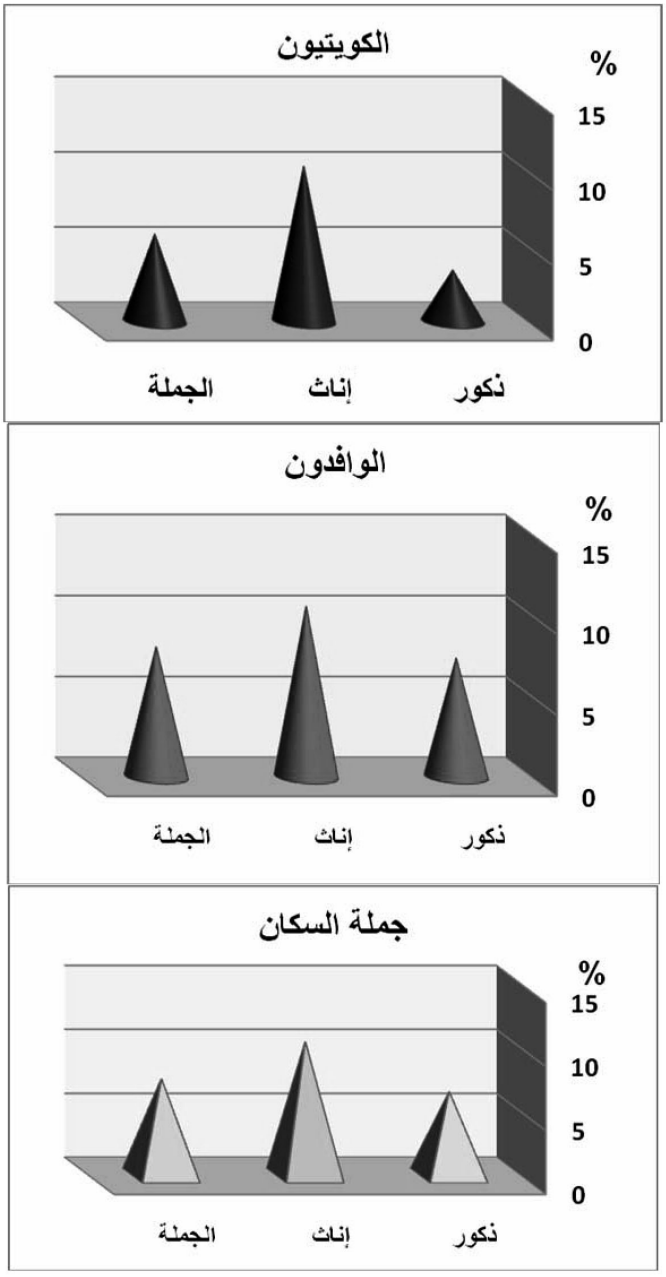

شكل (4): نسب التغير السنوية لقوة العمل بحسب النوع والجنسية بدولة الكويت بين عامي2000 و2013

– نسب التغير السنوية لمعدلات النشاط الاقتصادي الخام:

تنم معدلات النشاط الاقتصادي عن الملامح الاقتصادية للدولة، ومدى قدرتها على الإنتاج وزيادة الدخل القومي للدولة. فكلما زادت معدلات أو نسب النشاط الاقتصادي الخام زادت أعداد قوة العمل وزادت الإنتاجية وارتفع دخل الفرد ودخل الدولة.

فمن خلال جدول (5) وشكل (5) يتضح انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي الخام بين الكويتيين حيث لم تتعد نسبة التغير السنوي 1% سنوياً بين العامين، باستثناء الإناث الكويتيات؛ فقد زادت نسبة إسهامهن في النشاط الاقتصادي من نحو 19% في 2000م إلى نحو 30% في 2013م، بينما ظلت معدلات النشاط الاقتصادي للوافدين ثابتة تقريباً مع زيادة طفيفة لا تتعدى 0,5% سنوياً، وبالمثل لم تشهد معدلات النشاط الاقتصادي لجملة السكان تغيرات كبيرة، باستثناء قوة العمل الوافدة التي ارتفعت نسبتها نحو 10% بين العامين بنسبة تغير سنوي 0,8%.

جدول (5)
نسب التغير السنوية لمعدلات النشاط الاقتصادي الخام بين عامي 2000 و2013 بحسب النوع والجنسية بدولة الكويت

العنصر	النوع	الكويتيون			الوافدون			جملة السكان		
		عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
معدل النشاط الاقتصادي الخام	ذكور	36,2	35,7	0,05	81,9	83,4	0,11	67,8	71,2	0,26
	إناث	19,3	30,5	0,86	45,4	50,8	0,42	32,7	42,7	0,77
	الجملة	27,7	33,0	0,41	70,0	72,0	0,15	54,0	59,8	0,45

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 12، 151، 159، 167) و (2013: 18، 66، 67، 68).

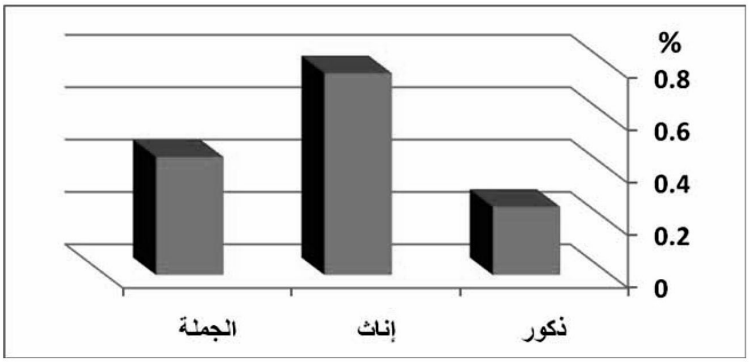

شكل (5): نسب التغير السنوية لمعدلات النشاط الاقتصادي الخام بين عامي 2000 و2013 بحسب النوع بدولة الكويت

– نسب التغير السنوية لمعدلات النشاط الاقتصادي المعدل:

للحصول على معدلات النشاط الاقتصادي الحقيقية التي تعبر عن القوة الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع، التي تسهم في زيادة معدلات الإنتاج وزيادة الدخل القومي والفرد، تنسب أعداد قوة العمل إلى أعداد السكان في سن العمل التي تراوح أعمارهم بين (15 و 59 سنة)، وهي الفئات العمرية القادرة على المساهمة في القوى العاملة، أو التي لديها الرغبة في دخول سوق العمل (الخريف، 2003: 237).

ويظهر من جدول (6) وشكل (6) عدة نقاط مهمة بعضها سالبة والأخرى موجبة، فنجد أن نسب إسهام الذكور الكويتيين في قوة العمل تنخفض من سنة لأخرى بنسبة تغير سالبة سنوية –0,56% بين العامين، وهذا مؤشر خطير ينم عن عزوف الشباب الكويتي بالانخراط في سوق العمل وإتاحة فرص العمل للعمالة الوافدة. وعلى العكس نجد أن نسب الإناث الكويتيات تزداد سنوياً بنسبة 1,3%؛ مما يدل على الرغبة الأكيدة لدى المرأة الكويتية في الإسهام في قوة العمل ودخولها سوق العمل في جميع الوظائف والمهن المتاحة لها، نتيجة لزيادة مخرجات التعليم العالي من الإناث خلال الفترة الزمنية بين العامين.

جدول (6)
نسب التغير السنوية لمعدلات النشاط الاقتصادي المعدل بين عامي 2000 و2013 بحسب النوع والجنسية بدولة الكويت

العنصر	النوع	الكويتيون			الوافدون			جملة السكان		
		عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
معدل النشاط الاقتصادي المعدل	ذكور	70,0	62,6	0,56–	95,2	97,3	0,16	89,8	90,8	0,08
	إناث	35,3	52,4	1,32	60,8	65,6	0,37	50,3	61,2	0,84
	الجملة	52,0	57,4	0,42	85,0	86,9	0,15	75,6	79,8	0,32

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 12، 151، 159، 167) و (2013: 18، 66، 67، 68).

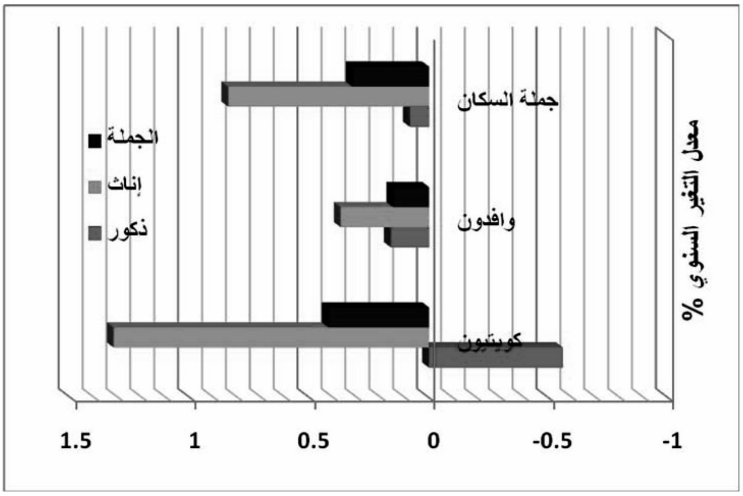

شكل (6): نسب التغير السنوية لمعدلات النشاط الاقتصادي المعدل بين عامي 2000 و2013 بحسب النوع والجنسية بدولة الكويت

كما يتضح من الجدول استمرار زيادة نسب إسهام الوافدين في قوة العمل بين العامين، وبخاصة الإناث الوافدات؛ حيث ارتفعت نسبة إسهامهن في قوة العمل من 60% في عام 2000 إلى 65% في عام 2013؛ بنسبة تغير سنوي بلغت 0,4%، وهذا

يؤكد مدى إصرار الإناث – سواء الوافدات أو الكويتيات – على دخول سوق العمل. وبشكل عام هناك زيادة محدودة في معدلات النشاط الاقتصادي في الكويت بين العامين؛ إذ لم تتعد نسب التغير السنوية الـ 1%. وذلك لعدم وجود فرص عمل حقيقية نتيجة لقلة المشاريع التنموية التي جعلت القطاع الأهلي يمتنع عن تعيين عمالة جديدة، بالإضافة إلى اكتظاظ القطاع الحكومي بالعاملين وظهور البطالة المقنعة في كثير من الوزارات والهيئات الحكومية.

– نسب التغير السنوية لنسبة الإعالة:

تُعرف نسبة الإعالة بأنها عدد الأفراد خارج قوة العمل لكل 100 عامل في قوة العمل. ويعتبر هذا مقياساً خاماً لعبء أولئك الذين لا ينتجون على عاتق العاملين الحقيقيين في المجتمع، وتعطي نسب الإعالة مقياساً واضحاً – بدرجة كبيرة – للأعباء النسبية التي تقع على عاتق أفراد قوة العمل عند المقارنة بين المجتمعات، أو في الكويت بين الأعباء التي تقع على أفراد قوة العمل الكويتية أو الوافدة أو على جملة قوة العمل.

جدول (7)
نسب الإعالة ونسب تغيرها السنوية بين عامي 2000 و2013 بحسب النوع والجنسية بدولة الكويت

الجنسية	نسب الإعالة لكل 100 عامل		
	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوية%
الكويتيون	261	203	4,5–
الوافدون	43	39	0,3–
الجملة	85	67	1,5–

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 151، 159، 167) و (2013: 66-68).

فمن الجدول (7) – الذي يوضح نسب الإعالة ونسب تغيرها بين عامي 2000 و2013 بدولة الكويت بحسب النوع والجنسية – يظهر أن عبء الإعالة الكلية في الكويت في انخفاض بطيء بين العامين بشكل عام، وذلك نتيجة لانخفاض نسب الإسهام في النشاط الاقتصادي، وبخاصة بين السكان الكويتيين، فقد انخفضت

نسبة الإعالة من 261 لكل 100 عامل في عام 2000 إلى 203 في عام2013؛ أي لم تتجاوز نسبة التغير السنوي الـ 5%، وهذا يشكل عبئاً على أفراد قوة العمل الكويتية، بينما نجد نسب الإعالة منخفضة ومستمرة في الانخفاض سنوياً، ويرجع ذلك إلى دخول أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة سوق العمل مع زيادة تيارات الهجرة من الوافدين على الكويت.

– نسب التغير السنوية لمعدلات البطالة:

على الرغم من الزيادة العددية والنسبية لأعداد العاملين الكويتيين والوافدين بين عامي 2000 و2013، فقد ارتفعت معها أعداد المتعطلين عن العمل أو الباحثين عن العمل في الكويت.

ويتضح ذلك من جدول (8) وشكل (7)؛ حيث تشير نسب التغير السنوية لأعداد العاطلين عن العمل إلى الزيادة السنوية في أعدادهم بنسبة تقل عن 0,5% خلال السنوات الثلاث عشرة سنة بين العامين؛ إذ بلغت جملة الأعداد أقل من 10 آلاف عاطل في 2000، كانت نسبة العاطلين من الكويتيين 26% ونحو 74من الوافدين، ارتفعت إلى أكثر من 42 ألف عاطل في 2013، منهم 28% للكويتيين و72% للوافدين؛ أي أن أعداد العاطلين عن العمل من الوافدين يقترب من ثلاثة أضعاف أعداد الكويتيين العاطلين منذ عام 2000. وهذا مؤشر خطير ناتج من عدم قدرة الدولة والقطاع الأهلي على توفير فرص العمل التي تسد الزيادة في أعداد قوة العمل الكويتية والوافدة، بالإضافة إلى عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الحكومي والأهلي من تخصصات ومهن مطلوبة لسد العجز في الوظائف والمهن العلمية والفنية. وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في الكويت، منها عزوف بعض الكويتيين عن العمل في وظائف معينة والانتظار للحصول على وظائف بعينها، وهذا ما يطلق عليه "البطالة الاختيارية". أما السبب الثاني فيرجع إلى تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة إلى الكويت؛ إذ بلغت أعداد من دخلوا الكويت للعمل ما يقارب مليون عامل منذ عام 2000 حتى 2013؛ بنسبة تقارب الـ 77 ألف عامل سنوياً، مع عدم توافر فرص العمل لمواجهة هذه الأعداد؛ مما يزيد من مشكلة البطالة وبخاصة بين العمالة الوافدة، كما أدت هذه الأعداد الكبيرة من المتعطلين إلى ظهور مشكلة العمالة الهامشية التي تبحث عن أي عمل حتى وإن لم يلائم تخصصها العلمي أو خبرتها ومهارتها الفنية (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2000: 159، 2013: 67).

جدول (8)
نسب التغير السنوية في البطالة بين عامي 2000 و2013 بحسب النوع والجنسية بدولة الكويت

الجنسية	عام 2000			عام 2013			نسبة التغير السنوي %		
	الذكور	الإناث	الجملة	الذكور	الإناث	الجملة	الذكور	الإناث	الجملة
الكويتيون	1,2	0,7	1,0	2,3	3,4	2,8	0,1	0,2	0,2
الوافدون	0,7	0,6	0,7	1,1	3,1	1,6	0,03	0,2	0,1
الجملة	0,8	0,7	0,8	1,2	3,2	1,8	0,03	0,2	0,1

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 151، 159، 167) و (2013: 66–68).

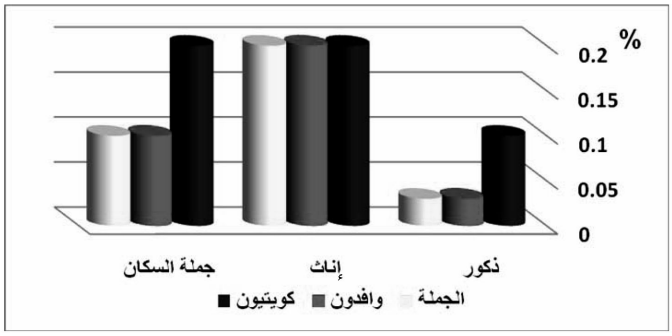

شكل (7): نسب التغير السنوية في البطالة بين عامي2000 و2013 بحسب النوع والجنسية بدولة الكويت

ثالثاً – نسب التغير السنوية للقوى العاملة بحسب التركيب العمري والنوعي:

يتحدد حجم قوة العمل بحجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي من جانب، ومن جانب آخر بنسب مساهمة الذكور والإناث في قوة العمل. فمن خلال الجداول (9، 10، 11) التي توضح توزع قوة العمل ونسب التغير بين عامي2000 و2013 في الكويت بحسب النوع والفئات العمرية.

يتضح من جدول (9) وشكل (8) أن أعداد القوى العاملة من الذكور الكويتيين في الأعمار المتوسطة (25 – 49 سنة) تزداد بنسب تقترب من 4% سنوياً، بينما

تنخفض الأعداد في الأعمار الكبيرة (55 – 64 سنة) بنسبة سنوية تقترب من 1%؛ وذلك نتيجة لخروج العديد من العاملين عن طريق "المعاش المبكر" الذي يمنحهم عدة مميزات تشجعهم على التقاعد. كما يتضح أيضاً زيادة أعداد العاملين صغار السن (15– 19 سنة) نتيجة لعدم الرغبة في الاستمرار في التعليم الجامعي، وزيادة أعداد العاملين كبار السن الكويتيين (65 فأكثر) نتيجة للعمل في التجارة الحرة كرجال أعمال.

وبالنسبة للعمالة الوافدة نجد نقص أعداد صغار السن (15– 19 سنة) بنسبة –3% سنوياً، بينما تزداد أعداد العاملين كبار السن (50– 65 سنة فأكثر) بنسب سنوية كبيرة تراوح بين 10% و 16%؛ نتيجة لاستمرار العاملين في القطاع الأهلي لأقصى مدة ممكنة، مع استمرار تشغيل أعداد جديدة من العاملين الجدد الوافدة إلى سوق العمل. ولم تختلف نسب التغير السنوية لجملة القوى العاملة عما سبق؛ حيث تزداد أعداد العاملين خلال تدرج الفئات العمرية بنسبة سنوية تراوح بين 5% و 8%، وتزداد بشكل كبير في الفئات العمرية الكبيرة (55– 65 فأكثر) حتى تصل إلى أكثر من 12% سنوياً.

جدول (9)
نسب التغير لقوة العمل الذكور بين عامي 2000 و2013 في الكويت بحسب الجنسية والفئات العمرية

الفئات العمرية	قوة العمل الذكور								
	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
19–15	2018	2841	3,1	1655	1016	3,0–	3673	3857	0,4
24–20	20813	28654	2,9	39611	71573	6,2	60424	100227	5,1
29–25	28826	46122	4,6	130414	246625	6,9	159240	292747	6,4
34–30	26021	39354	3,9	170769	300553	5,8	196790	339907	5,6
39–35	22903	33347	3,5	142539	264040	6,6	165442	297387	6,1

تابع/ جدول (9)
نسب التغير لقوة العمل الذكور بين عامي 2000 و2013 في الكويت بحسب الجنسية والفئات العمرية

الفئات العمرية	قوة العمل الذكور								
	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
44–40	17027	25594	3,9	114422	213687	6,7	131499	239281	6,3
49–45	12888	18654	3,4	76052	162629	8,8	88940	181283	8,0
54–50	8307	9986	1,6	44832	103804	10,1	53139	113790	8,8
59–55	5640	5438	0,3–	21686	64062	15,0	27326	69500	11,9
64–60	3486	3105	0,8–	11086	30233	13,3	14572	33338	9,9
+65	3015	4648	4,2	6319	19713	16,3	9334	24361	12,4
الجملة	150944	217743	3,4	759435	1477935	7,3	910379	1695678	6,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 98-100) و (2013: 118-128).

ويشير جدول (10) وشكل (8) إلى الزيادة الكبيرة في نسب التغير لأعداد الإناث العاملات الكويتيات أو الوافدات بجميع الفئات العمرية، وبخاصة الأعمار (50 – 64 سنة) التي بلغت نسبة التغير إلى 37% سنوياً، بينما تزداد نسب صغارالسن وكبار السن، الكويتيين بشكل سريع وكبير؛ بنسبة تزيد على 55% لكبار السن وأكثر من 75% لصغيرات السن، ونسب التغير لقوة العمل الإناث الوافدات ولجملة قوة العمل الإناث مع نسب التغير للكويتيات؛ ولكن بشكل أقل حيث لم تتعد نسب التغير للوافدات الـ 35% والـ 38% لجملة الإناث داخل قوة العمل. وتعود أسباب ارتفاع نسب الزيادة للإناث العاملات إلى زيادة مخرجات التعليم من الإناث، ورغبة الإناث في العمل واستمرارهن في الوظائف إلى أطول مدة ممكنة، بالإضافة إلى استمرار تدفق العمالة الوافدة من الإناث في سن العمل.

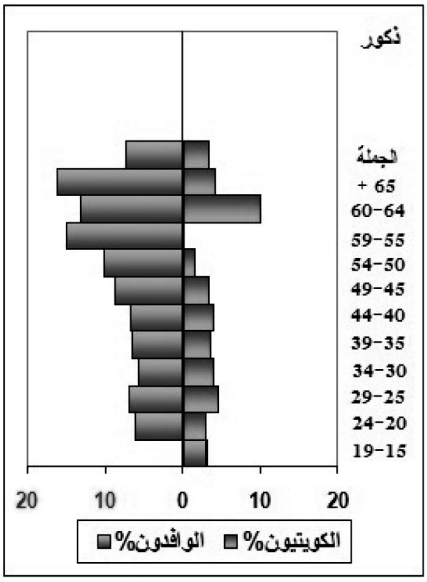

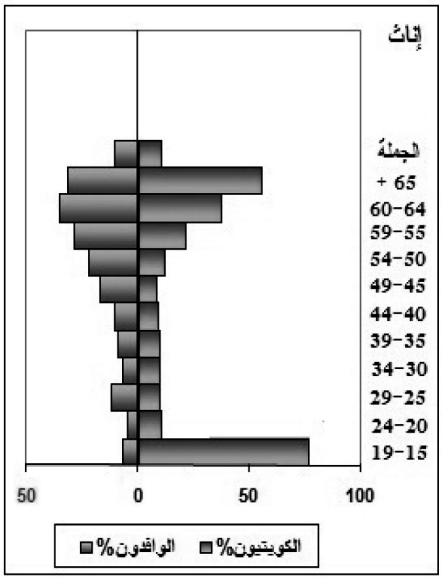

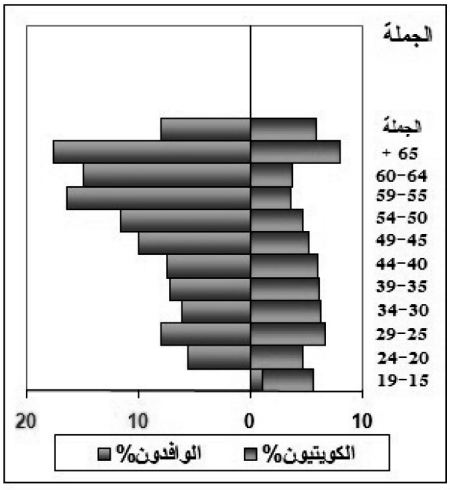

شكل (8): نسب التغير لقوة العمل بحسب النوع والجنسية والفئات العمرية بين عامي 2000 و2013 بدولة الكويت

جدول (10)
نسب التغير لقوة العمل الإناث بين عامي 2000 و2013 في الكويت بحسب الجنسية والفئات العمرية

الفئات العمرية	قوة العمل الإناث								
	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
19–15	70	767	76,6	368	716	7,3	438	1483	18,4
24–20	7023	16339	10,2	19785	31694	4,6	26808	48033	6,1
29–25	18626	42851	10,0	38813	101237	12,4	57439	144088	11,6
34–30	17446	39490	9,7	51752	100383	7,2	69198	139873	7,9
39–35	14802	34065	10,0	40455	90538	9,5	55157	124603	9,7
44–40	11486	25087	9,1	28197	68160	10,9	39683	93247	10,4
49–45	7315	15326	8,4	14314	46579	17,3	21629	61905	14,3
54–50	3581	9161	12,0	6112	23837	22,3	9693	32998	18,5
59–55	1240	4649	21,1	2355	11221	29,0	3595	15870	26,3
64–60	471	2761	37,4	934	5195	35,1	1405	7956	35,9
65 +	246	2015	55,3	628	3252	32,1	874	5267	38,7
الجملة	82306	192511	10,3	203613	482812	10,5	285919	575323	7,8

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 98-100) و (2013: 118-128).

ولم يختلف الوضع بالنسبة لنسب التغير لجملة قوة العمل في الكويت بين العامين؛ فمن جدول (11) وشكل (8) يتبين أن هناك زيادة في أعداد ونسب جملة قوة العمل بجميع الفئات العمرية بين العامين بنسب تراوح بين 6% للعاملين صغار ومتوسطي السن، و17% للعاملين كبار السن. باستثناء الفئة العمرية (15–19 سنة) للوافدين؛ بنسبة سالبة تتجاوز –1%.

جدول (11)
نسب التغير لجملة قوة العمل بين عامي 2000 و2013 في الكويت بحسب الجنسية والفئات العمرية

الفئات العمرية	جملة قوة العمل								
	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
19–15	2088	3608	5,6	2023	1732	-1,1	4111	5340	2,3
24–20	27836	44993	4,7	59396	103267	5,7	87232	148260	5,4
29–25	47452	88973	6,7	169227	347862	8,1	216679	436835	7,8
34–30	43467	78844	6,3	222521	400936	6,2	265988	479780	6,2
39–35	37705	67412	6,1	182894	354578	7,2	220599	431990	7,0
44–40	28513	50681	6,0	142669	281847	7,5	171182	332528	7,3
49–45	20203	33980	5,2	90366	209208	10,1	110569	243188	9,2
54–50	11888	19147	4,7	50944	127641	11,6	62832	146788	10,3
59–55	6880	10087	3,6	24041	75283	16,4	30921	85370	13,5
64–60	3957	5866	3,7	12020	35428	15,0	15977	41294	12,2
65 +	3261	6663	8,0	6947	22965	17,7	10208	29628	14,6
الجملة	233250	410254	5,8	963048	1960747	8,0	1196298	2371001	7,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 98-100) و (2013: 118-128).

رابعاً – نسب التغير السنوية للقوى العاملة بحسب النوع والجنسية والحالة التعليمية:

هناك عدة عوامل تؤثر في معدلات المساهمة في قوة العمل، ومن أهم هذه العوامل التي لها تأثير فعال وكبير على مدى إسهام الأفراد في النشاط الاقتصادي

التعليم بمختلف مراحله، وبخاصة التعليم العالي والجامعي؛ فهناك علاقة قوية بين التعليم والإسهام في النشاط الاقتصادي؛ إذ إن إطالة سنوات الدراسة لها تأثير واضح في تخفيض معدلات النشاط الاقتصادي للأفراد في سن التعليم، كما تؤثر سنوات التعليم الطويلة في تأخير سن الدخول لسوق العمل والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

ومن جدول (12) وشكل (9) الذي يشمل توزع أعداد قوة العمل الذكور بحسب الجنسية والنوع والحالة التعليمية ونسب التغير بين عامي 2000 و2013، نجد أن فئة العاملين الأميين – سواء من الكويتيين أو الوافدين – تتناقص بنسبة سنوية كبيرة بين الكويتيين يصل إلى –7%، وبنسبة بطيئة بين العمالة الوافدة تقارب –2% سنوياً، وبنسبة متوسطة –2% سنوياً؛ حيث انخفضت جملة أعداد العاملين الأميين من نحو 90 ألف عامل أمي في عام 2000 إلى نحو 67 ألفاً في عام 2013. وهذا مؤشر جيد نحو عمالة أفضل ذات مستوى تعليمي جيد، قادرة على استيعاب التدريب واكتساب المهارة الفنية.

كما يلاحظ أيضاً أن أعداد العاملين بجميع المستويات التعليمية في زيادة مستمرة بين العامين بشكل عام، وفي المستويين المتوسط والثانوي بشكل خاص؛ إذ تصل نسبة الزيادة السنوية إلى أكثر من 8% بين الكويتيين، ونحو 11% بين الوافدين. كما أظهر الجدول مشكلة خطيرة، تتمثل في أعداد ضخمة من العمال الذكور من فئة "غير مبين" تصل إلى أكثر من 13 ألف عامل كويتي بنسبة 6,3% من الجملة التي بلغت أكثر من 214 ألف عامل غير مبين مستواه التعليمي، وأكثر من 200 ألف عامل وافد بنسبة تقارب 94%، أغلبهم من الخدم والعمالة الهامشية الناتجة من ظاهرة "تجارة الإقامة" في عام 2013. وتشكل هذه الأعداد الكبيرة – التي غالباً ما تكون بلا عمل واضح ومتقطع – عبئاً كبيراً على جميع الخدمات والمرافق الخدمية في الكويت.

جدول (12)
نسب التغير لقوة العمل الذكور بحسب الجنسية والحالة التعليمية بدولة الكويت بين عامي2000 و2013

الحالة التعليمية	الجنسية	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	النوع	عام 2000م	عام 2013م	نسبة التغير السنوي %	عام 2000م	عام 2013م	نسبة التغير السنوي %	عام 2000م	عام 2013م	نسبة التغير السنوي %
أمي	الذكور	3086	215	7,2–	87524	67413	1,8–	90610	67628	2,0–
يقرأ ويكتب	الذكور	6521	897	6,6–	264172	507601	7,1	270693	508498	6,8
ابتدائية	الذكور	19287	24004	1,9	76646	76505	0,0	95933	100509	0,4
متوسطة	الذكور	51808	61699	1,5	141527	347607	11,2	193335	409306	8,6
ثانوية	الذكور	28969	62274	8,8	103980	159701	4,1	132949	221975	5,2
دبلومات	الذكور	18419	25748	3,1	29542	38398	2,3	47961	64146	2,6
جامعية	الذكور	20501	27176	2,5	52560	75724	3,4	73061	102900	3,1
أعلى من الجامعية	الذكور	2343	2341	0,0	3460	4073	1,4	5803	6414	0,8
غير مبين	الذكور	10	13389	10291,5	24	200913	64387,5	34	214302	48476,9
الجملة		150944	217743	3,4	759435	1477935	7,3	910379	1695678	6,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 51-53) و (2013: 66-68).

ولا تختلف نسب التغير بالنسبة للعاملات الإناث بحسب الحالة التعليمية كثيراً عن العاملين الذكور، إلا أنها أعلى من مثيلاتها لدى العاملين الذكور، وبخاصة بين الكويتيات، نتيجة لزيادة نسبة تعليم الإناث.

كما تظهر أيضاً في جدول (13) وشكل (9) ظاهرة "غير مبين" وبأعداد أقل من فئة الذكور؛ حيث تصل جملة أعدادهن إلى أكثر من 45 ألف عاملة، منهن أكثر من 12 ألف كويتية بنسبة 27,5%، ونسبة الوافدات تصل إلى 72,5% في عام 2013م أغلبهن من الخدم والبائعات في الأسواق.

جدول (13)
نسب التغير لقوة العمل من الإناث بحسب الجنسية والحالة التعليمية بدولة الكويت بين عامي 2000 و2013

الحالة التعليمية	الجنسية	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	النوع	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
أمي	الإناث	1009	1127	0,9	22368	25043	0,9	23377	26170	0,9
يقرأ ويكتب	الإناث	847	668	-1,6	94177	209154	9,4	95024	209822	9,3
ابتدائية	الإناث	2741	8985	17,5	11004	19602	6,0	13745	28587	8,3
متوسطة	الإناث	15471	30916	7,7	26025	107345	24,0	41496	138261	17,9
ثانوية	الإناث	12112	49048	23,5	25007	46231	6,5	37119	95279	12,1
دبلومات	الإناث	19368	36492	6,8	9702	13081	2,7	29070	49573	5,4
جامعية	الإناث	30083	51800	5,6	14653	28413	7,2	44736	80213	6,1
أعلى من الجامعية	الإناث	652	1030	4,5	666	1074	4,7	1318	2104	4,6
غير مبين	الإناث	23	12445	4154,5	11	32869	22977,6	34	45314	10244,3
الجملة		82306	192511	10,5	203613	482812	10,5	285919	675323	10,5

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية(2000: 51-53) و (2013: 66-68).

ويوضح جدول (14) وشكل (9) ثلاث ظاهرات لنسب التغير بين العامين؛ الأولى هي انخفاض أعداد العاملين الأميين وبخاصة بين العمالة الكويتية؛ إذ تبلغ نسبة التغير السالبة إلى -5% سنوياً، وبنسبة سالبة أيضاً تقارب 1,5% سنوياً بين العمالة الوافدة. أما الظاهرة الثانية فهي الزيادة المطردة سنوياً بجميع المستويات التعليمية بين العمالة الكويتية والوافدة تصل إلى أكثر من 13% سنوياً في بعض المستويات؛ مما يدل على التحسن الملحوظ في استقدام العمالة الوافدة المتعلمة ذات المهارة الفنية منذ عام 2000م. أما أخطر ظاهرة فهي أعداد فئة "غير المبين"،

التي تصل إلى ما يقارب 260 ألف عامل وعاملة دون مستوى تعليمي واضح، قد تنتشر بينهم العادات والتقاليد السيئة، والبطالة وارتكاب الجرائم للحصول على دخل مادي.

جدول (14)

نسب التغير لجملة قوة العمل بحسب الجنسية والحالة التعليمية بدولة الكويت بين عامي 2000 و2013

الحالة التعليمية	الجنسية	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	النوع	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
أمي	الجملة	4095	1342	5,2–	109892	92456	1,2–	113987	93798	1,4–
يقرأ ويكتب	الجملة	7368	1565	6,1–	358349	716755	7,7	365717	718320	7,4
ابتدائية	الجملة	22028	32989	3,8	87650	96107	0,7	109678	129096	1,4
متوسطة	الجملة	67279	92615	2,9	167552	454952	13,2	234831	547567	10,2
ثانوية	الجملة	41081	111322	13,2	128987	205932	4,6	170068	317254	6,7
دبلومات	الجملة	37787	62240	5,0	39244	51479	2,4	77031	113719	3,7
جامعية	الجملة	50584	78976	4,3	67213	104137	4,2	117797	183113	4,3
أعلى من الجامعية	الجملة	2995	3371	1,0	4126	5147	1,9	7121	8518	1,5
غير مبين	الجملة	33	25834	6014,2	35	233782	51373,0	68	259616	29360,6
الجملة		233250	410254	5,8	963048	1960747	8,0	1196298	2371001	7,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 51-53) و (2013: 66-68).

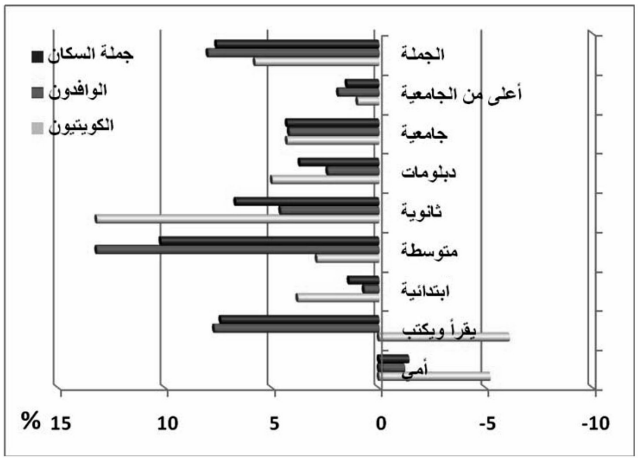

شكل (9): نسب التغير لجملة قوة العمل بحسب الجنسية والحالة التعليمية بدولة الكويت بين عامي 2000 و2013

خامساً – نسب التغير السنوية للقوى العاملة بحسب النوع والجنسية ومجموعات الأنشطة الاقتصادية:

إن معرفة الحجم الكلي للقوى العاملة بالدولة وتحديد نسب التغير بين الفترات التعدادية وتوزيعها بحسب الأنشطة الاقتصادية لمن الأمور المهمة في معرفة الملامح الاقتصادية للدولة، كما تفيد في تحديد القطاعات والأنشطة التي يزداد فيها تركز قوة العمل في كل قطاع بحسب الخصائص الديموجرافية؛ إذ إن عمالة الإناث لها مشكلاتها الخاصة التي قد تختلف آثارها عن عمالة الذكور بين القطاعات المختلفة وبين سنوات التعدادات، كما أن مشكلات العمالة الوافدة تختلف عنها للعمالة الكويتية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية والسلبية للحالة التعليمية لأفراد القوى العاملة على نوعية الأنشطة الاقتصادية. فمن الضروري وضع البيانات الخاصة بنسب التغير السنوية للقوى العاملة أمام واضعي الخطط التنموية الاقتصادية المستقبلية لوضع المسارات والحلول والمقترحات لمواجهة التحديات والمشكلات المستقبلية الناتجة من التغير الإيجابي أو السلبي لخصائص القوى العمالة.

وتعد دراسة التغيرات في الحجم النوعي والكيفي لأفراد القوى العاملة في مجموعات الحرف والأنشطة الاقتصادية من الدراسات المهمة جداً لدى الباحثين الجغرافيين والسكانيين والاقتصاديين والمخططين؛ وذلك لإلقاء الضوء على نقاط

الضعف والقوة في توزيع العمالة وتركزها على القطاعات المختلفة للأنشطة الاقتصادية لحل نقاط الضعف وزيادة وتطوير نقاط القوة؛ مما يترتب عليه تحسين وتطوير القوى البشرية للرقي والتقدم الاقتصادي للمجتمع.

وقد جمعت الأنشطة الاقتصادية المتشابهة في نوع العمل إلى خمس مجموعات، تضم كل مجموعة عدة أنشطة؛ وذلك لسهولة التحليل والمقارنة بين تلك المجموعات، بالإضافة إلى مجموعة سادسة تضم فئة "غير مبين"، ومعظمها من العمالة الهامشية التي ليس لديها عمل واضح ودائم، وتتوزع بين جميع الأنشطة بطريقة الأجر مقابل العمل اليومي. وهي مشكلة يعانيها المجتمع الكويتي منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي؛ نتيجة لتفشي ظاهرة "تجار الإقامة"، الناتجة من استقدام شركات ومكاتب وهمية للعمالة الوافدة دون عمل حقيقي لهم نظير مقابل مادي يدفع سنوياً من العامل للكفيل الكويتي لتجديد الإقامة.

يشير جدول (15) إلى عدة ظواهر مهمة في نسب التغير للقوى العاملة الذكور في الكويت بحسب مجموعات الأنشطة الاقتصادية، نذكرها فيما يلي:

– **الظاهرة الأولى:** الزيادة المطردة في أعداد العاملين الذكور الكويتيين في جميع قطاعات الأنشطة، وبخاصة المجموعة الثالثة بنسبة زيادة تصل إلى 70% سنوياً، وبنسبة سنوية أكثر من 25% في المجموعة الأولى، وبنسبة سنوية 11% في المجموعة الرابعة، وبنسبة سنوية 3% في المجموعة الثانية. والجدير بالذكر أن حرف هذه المجموعات وأنشطتها كانت حكراً على العمالة الوافدة منذ الثمانينيات من القرن الماضي.

– **الظاهرة الثانية:** الزيادة الكبيرة في أعداد الذكور الكويتيين في المجموعة السادسة فئة "غير مبين"؛ بنسبة زيادة سنوية أكثر من 25%، وهذه ظاهرة غير مفهومة، وتحتاج إلى دراسة ميدانية للوقوف على الأسباب الحقيقية وراءها؛ فقد ارتفعت أعدادهم مما يقارب 4 آلاف عامل في عام 2000 إلى أكثر من 16 ألف عامل في عام 2013.

– **الظاهرة الثالثة:** الزيادة الكبيرة في أعداد الذكور الوافدين في المجموعة السادسة فئة "غير مبين"، بنسبة زيادة سنوية أكثر من 20%؛ حيث ارتفعت الأعداد من نحو 65 ألف عامل في عام 2000م إلى نحو 235 ألف عامل في عام 2013م؛ أي زيادة عددية بين العامين، بلغت نحو 170 ألف عامل دون عمل واضح مكونة العمالة

الهامشية السائبة في الشوارع بحثاً عن عمل يومي. لذلك تحتاج هذه الظاهرة إلى حلول وقوانين لمعالجتها؛ إذ إنها تشكل خطورة على أمن المجتمع.

جدول (15)
نسب التغير لقوة العمل الذكور بين عامي2000 و2013 بدولة الكويت بحسب النوع والجنسية ومجموعات الأنشطة الاقتصادية

مجموعات النشاط الاقتصادي	الجنسية	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	النوع	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
المجموعة الأولى	ذكور	45	195	25,6	19249	35519	6,5	19294	35714	6,5
المجموعة الثانية	ذكور	14669	20646	3,1	71334	113033	4,5	86003	133679	4,3
المجموعة الثالثة	ذكور	685	6903	69,8	104459	195434	6,7	105144	202337	7,1
المجموعة الرابعة	ذكور	11671	28451	11,1	254402	467343	6,4	266073	495794	6,6
المجموعة الخامسة	ذكور	120014	145018	1,6	245170	431736	5,9	365184	576754	4,5
المجموعة السادسة	ذكور	3860	16530	25,2	64821	234870	20,2	68681	251400	20,5
الجملة		150944	217743	3,4	759435	1477935	7,3	910379	1695678	6,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 181) و (2013: 246).

المجموعة الأولى: تشمل الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك.

المجموعة الثانية: تشمل التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية وإمدادات الكهرباء والغاز وإمدادات المياه.

المجموعة الثالثة: الإنشاءات (البناء والتشييد).

المجموعة الرابعة: تشمل التجارة والفنادق والمطاعم والنقل والتخزين والمواصلات والتمويل والبنوك والأنشطة العقارية والإيجارية.

المجموعة الخامسة: تشمل خدمات التعليم والصحة والعمل والخدمات الاجتماعية.

المجموعة السادسة: تشمل غير مبين (العمالة الهامشية).

كما يوضح جدول (16) نسب التغير السنوية لقوة العمل من الإناث بحسب الجنسية ومجموعات الأنشطة الاقتصادية، ونجد الزيادة العددية سواء للعاملات الكويتيات أو الوافدات قد شملت جميع الأنشطة وبأعداد كبيرة بين العامين، وبخاصة في المجموعات الأولى والثانية والثالثة من جانب الكويتيات مقتحمة الأنشطة التي كانت حكراً على الوافدات؛ مما يدل على رغبة المرأة بشكل عام والكويتية بشكل خاص المشاركة في جميع أنشطة سوق العمل بجانب الذكور. كما يظهر من الجدول أيضاً الزيادة الكبيرة في أعدادهن في المجموعة السادسة "غير مبين"؛ لعدم وجود فرص العمل المتاحة لهن في سوق العمل.

جدول (16)
نسب التغير لقوة العمل الإناث بين عامي 2000 و2013 بدولة الكويت بحسب النوع والجنسية ومجموعات الأنشطة الاقتصادية

مجموعات النشاط الاقتصادي	الجنسية	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	النوع	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
المجموعة الأولى	الإناث	1	247	1892,3	89	575	42,0	90	822	62,6
المجموعة الثانية	الإناث	1797	6143	18,6	3569	6081	5,4	5366	12224	9,8
المجموعة الثالثة	الإناث	135	5837	324,9	3835	9026	10,4	3970	14863	21,1
المجموعة الرابعة	الإناث	3980	19248	29,5	19074	47986	11,7	23054	67234	14,7
المجموعة الخامسة	الإناث	74669	137602	6,5	172439	384007	9,4	247105	521609	8,5
المجموعة السادسة	الإناث	1724	23434	96,9	4607	35137	51,0	6331	58571	63,5
الجملة		82306	192511	10,3	203613	482812	10,5	285919	675323	10,5

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 181) و (2013: 246)

ولا تختلف مؤشرات جدول (17) عما سبق من نتائج من جدولي (15 – 16) من حيث الارتفاع الكبير في أعداد العمالة الكويتية والوافدة، وبخاصة في أنشطة المجموعات الأولى والثالثة والرابعة. إلا أن الزيادة الخطيرة في المجموعة السادسة "غير مبين" تثير مخاوف عديدة من تفاقمها؛ فقد بلغت أعداد هذه الفئة غير العاملة والسائبة في الشوارع نحو 310 آلاف عامل بدون عمل في عام 2013م، منهم نحو 40 ألف كويتي، بنسبة تقارب 13%، أما الوافدون فبلغت أعدادهم نحو 270 ألف؛ بنسبة 87%، وهي نسبة تحتاج إلى معالجة للحد من تفاقمها في المستقبل.

جدول (17)
نسب التغير لجملة قوة العمل بين عامي 2000 و2013 بدولة الكويت بحسب النوع والجنسية ومجموعات الأنشطة الاقتصادية

مجموعات النشاط الاقتصادي	الجنسية	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	النوع	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
المجموعة الأولى	الجملة	46	442	66,2	19338	36094	6,7	19384	36536	6,8
المجموعة الثانية	الجملة	16466	26789	4,8	74903	119114	4,5	91369	145903	4,6
المجموعة الثالثة	الجملة	820	12740	111,8	108294	204460	6,8	109114	217200	7,6
المجموعة الرابعة	الجملة	15651	47699	15,8	273476	515329	6,8	289127	563028	7,3
المجموعة الخامسة	الجملة	194683	282620	3,5	417609	815743	7,3	612292	1098363	6,1
المجموعة السادسة	الجملة	5584	39964	47,4	69428	270007	22,2	75012	309971	24,1
الجملة		233250	410254	5,8	963048	1960747	8,0	1196298	2371001	7,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 181) و (2013: 246).

سادساً – نسب التغير السنوية للقوى العاملة بحسب النوع والجنسية وأبواب المهن:

تحتاج التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستمرار إلى نوع من التطوير في هيكل العمالة وتوزيعها بحسب مجموعات الأنشطة الاقتصادية وأبواب المهن المختلفة بما يتناسب وتحقيق التطوير الاقتصادي والإنتاجي. لذا يجب إلقاء الضوء على التركيب المهني لقوة العمل داخل مجموعات الأنشطة الاقتصادية من أجل تعرف أوجه النقص أو الزيادة في نسب التغير السنوية في حجم العمالة في قطاعات المهن، ومن ثم رسم سياسة مستقبلية لإمداد القطاعات المختلفة التي تعاني نقصاً في حجم العمالة بالمهنيين ذوي المهارات المطلوبة لكل قطاع اقتصادي، ومن ثم توجيه مخرجات التعليم لسد هذا النقص في بعض المهن والوظائف، بالإضافة إلى تقليل الأعداد في التخصصات التي تعاني زيادة عددية ولا يحتاجها سوق العمل.

وتوضح جداول (18، 19، 20) وشكلا (10، 11) توزيع قوة العمل بحسب النوع والجنسية وأبواب المهن ونسب التغير بين عامي 2000 و2013؛ حيث إن نسب التغير للذين يشغلون المهن من "ذوي الياقات البيضاء" قد بلغت 23% سنوياً بين الكويتيين؛ وذلك لاتجاه أغلب مخرجات التعليم من الكويتيين إلى هذه الفئة من المهن، و14% سنوياً للوافدين لاتجاه أغلب العمالة الوافدة إلى مهن من "ذوي الياقات الزرقاء"؛ بمتوسط سنوي لجملة هذه المهن 11%، وهم أصحاب المهن الفنية والعلمية، المديرون، المشتغلون بالأعمال الإدارية والتنفيذية، المشتغلون بالأعمال الكتابية، المشتغلون بأعمال البيع. بينما تشير نسب التغير للمهن من "ذوي الياقات الزرقاء" إلى الانخفاض بين الكويتيين بنسب سالبة تصل إلى –7% سنوياً، والعكس بين الوافدين؛ حيث تزداد أعداد العمالة في هذه المهن سنوياً بنسبة تصل إلى 8%، ويرجع ذلك إلى عزوف الكويتيين عن الانخراط في الأعمال اليدوية الشاقة التي تحتاج إلى جهد كبير في العمل؛ مما ينبغي من جهة الحكومة نشر الوعي بين الكويتيين والكويتيات بأهمية العمل في المهن اليدوية والفنية والالتحاق بالتعليم التطبيقي لسد احتياجات سوق العمل من هذه المهن؛ الأمر الذي يترتب عليه إنجاح عملية تكويت المهن والوظائف الفنية عن طريق إحلال العمالة الكويتية المدربة بالعمالة الوافدة في سوق العمل.

جدول (18)
نسب التغير لقوة العمل الذكور بحسب الجنسية وأبواب المهن بدولة الكويت بين عامي2000 و2013

أبواب المهن	الكويتيون			الوافدون			الجملة		
	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
المديرون ورجال التشريع وكبار المسؤولين	5577	7584	2,8	18904	53639	14,1	24481	61223	11,5
أصحاب المهن الفنية والعلمية	29037	51141	5,9	59198	114749	7,2	88235	165890	6,8
المدرسون	7142	7536	0,4	10529	10276	0,2–	17671	17812	0,1
كتبة المكاتب وخدمة العملاء	70773	68822	0,2–	73525	82009	0,9	144298	150831	0,3
العاملون في الخدمات الشخصية	15598	62627	23,2	138205	314316	9,8	153803	376943	11,2
عمال الحرف والصناع	12846	13003	0,1	269021	436545	4,8	281867	449548	4,6
عمال البيع وعمال الخدمات العامة	2854	188	7,2–	137622	291859	8,6	140476	292047	8,3
عمال الزراعة وعمال الصيد	166	0	7,7–	13072	24483	6,7	13238	24483	6,5
عمال التعدين والتشييد والبناء والنقل	2915	1051	4,7–	32701	54281	5,1	35616	55332	4,3
غير مبين	4036	5791	3,3	6658	95778	103,0	10694	101569	65,4
الجملة	150944	217743	3,4	759435	1477935	7,3	910379	1695678	6,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 97) و (2013: 112-113).

جدول (19)
نسب التغير لقوة العمل الإناث بحسب الجنسية وأبواب المهن بدولة الكويت بين عامي2000 و2013

أبواب المهن	الكويتيات			الوافدات			الجملة		
	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
المديرون ورجال التشريع وكبار المسؤولين	698	2919	24,5	954	5413	36,0	1652	8332	31,1
أصحاب المهن الفنية والعلمية	32585	48512	3,8	22836	37859	5,1	55421	86371	4,3
المدرسون	24371	26974	0,8	9225	13046	3,2	33596	40020	1,5
كتبة المكاتب وخدمة العملاء	18852	96476	31,7	15006	27289	6,3	33858	123765	20,4
العاملون في الخدمات الشخصية	3104	4072	2,4	144031	346403	10,8	147135	350475	10,6
عمال الحرف والصناع	1022	1314	2,2	4140	4701	1,0	5162	6015	1,3
عمال البيع وعمال الخدمات العامة	232	34	-6,6	5371	11644	9,0	5603	11678	8,3
عمال الزراعة وعمال الصيد	5	0	-7,7	23	4	6,4–	28	4	6,6–
عمال التعدين والتشييد والبناء والنقل	23	214	63,9	118	313	12,7	141	527	21,1
غير مبين	1414	11996	57,6	1909	36140	137,9	3323	48136	103,7
الجملة	82306	192511	10,3	203613	482812	10,5	285919	675323	10,5

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 97) و (2013: 112-113).

جدول (20)
نسب التغير لجملة قوة العمل بحسب الجنسية وأبواب المهن بدولة الكويت بين عامي2000 و2013

أبواب المهن	الكويتيات			الوافدات			الجملة		
	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %	عام 2000	عام 2013	نسبة التغير السنوي %
المديرون ورجال التشريع وكبار المسؤولين	6275	10503	5,2	19858	59052	15,2	26133	69555	12,8
أصحاب المهن الفنية والعلمية	61622	99653	4,7	82034	152608	6,6	143656	252261	5,8
المدرسون	31513	34510	0,7	19754	23322	1,4	51267	57832	1,0
كتبة المكاتب وخدمة العملاء	89625	165298	6,5	88531	109298	1,8	178156	274596	4,2
العاملون في الخدمات الشخصية	18702	66699	19,7	282236	660719	10,3	300938	727418	10,9
عمال الحرف والصناع	13868	14317	0,2	273161	441246	4,7	287029	455563	4,5
عمال البيع وعمال الخدمات العامة	3086	222	-7,1	142993	303503	8,6	146079	303725	8,3
عمال الزراعة وعمال الصيد	171	0	-7,7	13095	24487	6,7	13266	24487	6,5
عمال التعدين والتشييد والبناء والنقل	2938	1265	-4,4	32819	54594	5,1	35757	55859	4,3
غير مبين	5450	17787	17,4	8567	131918	110,8	14017	149705	74,5
الجملة	233250	410254	5,5	963048	1960747	8,0	1196298	2371001	7,6

المصدر: من حساب البحث اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000: 97) و (2013: 112-113).

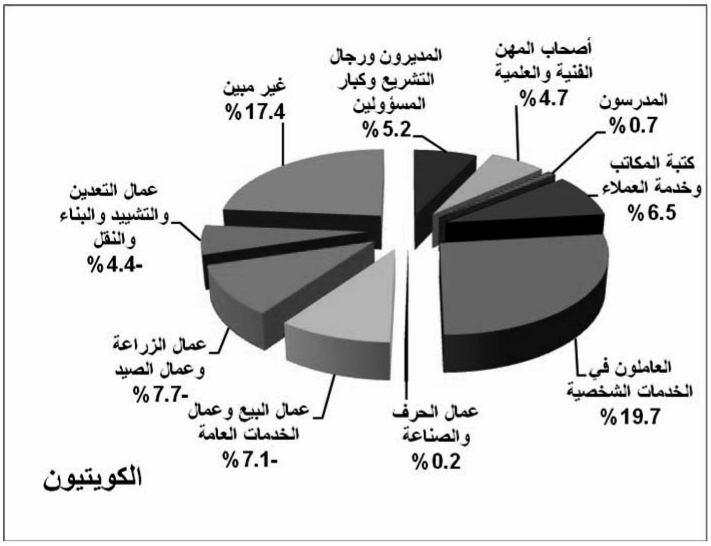

شكل (10): نسب التغير لقوة العمل الكويتية بحسب أبواب المهن بدولة الكويت بين عامي 2000 و2013

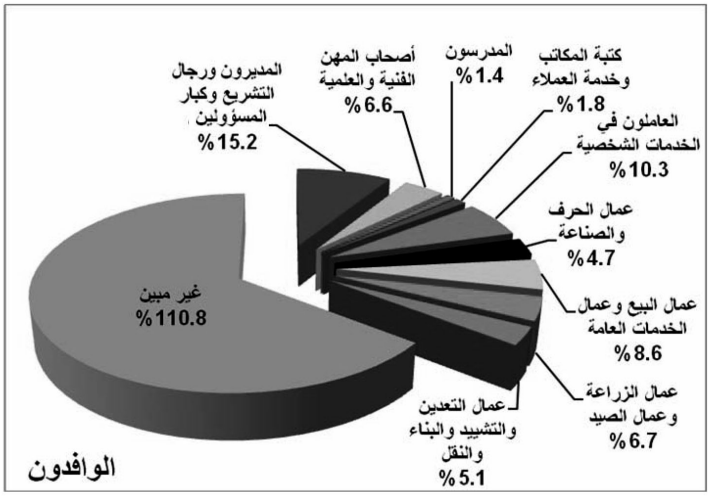

شكل (11): نسب التغير لقوة العمل الوافدة بحسب أبواب المهن بدولة الكويت بين عامي 2000 و2013

سابعاً – أسباب الخلل الهيكلي للقوى العاملة:

على الرغم من الاهتمام المتواصل بتنمية الموارد البشرية الوطنية، فإن زيادة أعداد العمالة الوافدة مستمرة حتى الآن؛ وذلك لسد الاحتياجات المتزايدة للبرامج الإنمائية؛ الأمر الذي أدى إلى اختلال هيكل القوى العاملة، ومن ثم التركيبة السكانية. وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل، أهمها:

1 – انخفاض مستويات الأجر الخاص بالعمالة الوافدة.

2 – انخفاض تكلفة استخدام العمالة الوافدة.

3 – عدم استخدام أي سياسات جادة لرفع نسب تشغيل العمالة الوافدة.

4 – الفجوة الواضحة بين مستويات الأجور والمزايا المالية بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية.

5 – عزوف العمالة الوطنية عن العمل الفني وتفضيل العمل في أنشطة الإدارة والأعمال المكتبية.

6 – عدم التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص.

7 – لا تراعي نظم التعليم ومخرجاته احتياجات سوق العمل من المهن والوظائف.

8 – اختلال الجهاز الإداري للدولة، وضعف دور القطاع الخاص في مجال تنفيذ الرعاية السكنية للقوى الوطنية.

9 – تباعد العلاقة بين نسبة التغير في هيكل القوى العاملة التي تقارب 7% سنوياً منذ عام 2000م وبين مؤشر التنمية الاقتصادية الذي لا يتعدى 5% عام 2013م (وزارة المالية، 2015).

10 – إن تراجع أسعار النفط أدى إلى نوع من العجز في الموازنة المالية، ترتب عليه اتخاذ بعض الإجراءات لتعديل مستويات الإنفاق على المشاريع؛ الأمر الذي أدى إلى حالة من الركود الاقتصادي. كما أن هناك عدم حسم في موضوع التجنيس ومعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، بالإضافة إلى عدم ضبط وتنظيم عملية استقدام العمالة الوافدة حتى الآن. وضعف الجهود المتعلقة بتطوير خصائص الموارد البشرية الوطنية وتحسينها من حيث العلاقة بقوة العمل ومستويات الكفاءة والتركيب المهني والتوزيع بين قطاعات العمل.

الخاتمة:

تثار من وقت إلى آخر مشكلة اختلال التركيبة السكانية في دولة الكويت، وبخاصة الاختلال في هيكل القوى العاملة، الذي يميل لصالح العمالة الوافدة. وقد أصبحت هذه المشكلة بمنزلة قضية وطنية تمس واقع المجتمع الكويتي بأكمله في الوقت الحاضر وفي المستقبل. لذلك يهتم الباحثون في مجال جغرافية السكان والقوى العاملة بدراسة هذه المشكلة، لوضع الحلول والتوصيات لمعالجتها، بالإضافة إلى إعداد الخطوط العريضة لتنفيذ هذه المعالجة من خلال دراسة تطور الملامح الديموجرافية للسكان والقوى العاملة بشقيها: الكويتيين والوافدين.

كما تحتل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة للكويتيين سلم الأولويات للمواطنين وللسلطتين التشريعية والتنفيذية؛ لذا تعمل السلطة التشريعية – باستمرار – على إصدار القوانين والتشريعات لمعالجة مشكلات اختلال التركيبة السكانية والبطالة وإيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية، بينما تقوم السلطة التنفيذية على تفعيل هذه القوانين والتشريعات على أرض الواقع، مع وضع السياسات الواضحة للمعالجة أو الحد من تفاقم هذه المشاكل.

وفي ضوء ما سبق من دراسة تطور نسب التغير في هيكل القوى العاملة في الكويت في ضوء بيانات وإحصاءات الهيئة العامة للمعلومات المدنيةلتعدادي 2000م و2013م، يمكن وضع بعض الحلول المقترحات لمعالجة اختلال الميزان للقوة العمل في الكويت الذي يميل إلى جانب العمالة الوافدة منذ السبعينيات من القرن الماضي حتى الآن، بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل حقيقية للكويتيين حلاً لمشكلة البطالة بين الكويتيين؛ حيث بلغت أعداد الكويتيين الباحثين عن العمل نحو 18 ألف متعطل وباحث عن العمل في عام 2013م، وسوف تصل إلى نحو 20 ألف متعطل حتى نهاية عام 2014م، ويلاحظ تزايد أعداد المتعطلين عن العمل مع مرور السنين؛ الأمر الذي يدعو إلى إيجاد حلول وسياسات لعلاج هذه المشكلة عن طريق خطط لإحلال العمالة الكويتية بدلاً من العمالة الوافدة.

يتضح من خلال الدراسة أنه يمكن تصنيف أعداد العمالة الوافدة بحسب النوع والتركيب الاقتصادي والمهني إلى أربع مجموعات على أساس المهن والوظائف التي تمثل الفرص الحقيقية المتاحة لإحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وهي:

أولاً – المجموعة الأولى: وهي مهن ووظائف ذات مستوى تعليمي عال، ويمكن إتمام عملية الإحلال فيها على المدى البعيد، وتشمل هذه المهن الاختصاصيين في علوم الطبيعة والرياضيات والهندسة وعلوم الحياة والصحة والطب، والمدرسين والاختصاصيين في نظم التعليم، ورجال القانون والقضاة وكبار التشريع، والمستشارين وكبار مديري المؤسسات والبنوك؛ حيث تشكل العمالة الوافدة نسبة كبيرة في هذه المهن، وذلك لعدم توفر الأعداد الكافية من العمالة الكويتية ذات الخبرةوالمهارات والكفاءات العالية التي تتطلبها هذه المهن، ويبلغ أعداد العمالة الوافدة الذين يشغلون تلك المهن نحو 167,9 ألف عامل. ويمكن إحلال العمالة الكويتية في هذه المهن عن طريق تصحيح مخرجات التعليم لسد احتياجات سوق العمل من هذه التخصصات من خلال تشجيع الشباب الكويتي على الالتحاق بهذه التخصصات العلمية، وهذا يحتاج إلى مدة زمنية طويلة حتى يمكن ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل بدءاً من مراحل التعليم المختلفة وبخاصة التعليم الجامعي.

ثانياً – المجموعة الثانية: وهي مهن يتطلب إحلالها تدريباً مهنياً وفنياً، وتضم هذه المهن الفنيين ومساعدي الاختصاصيين في علوم الطبيعة والهندسة وعلوم الحياة والصحة؛ وقد بلغت أعداد العمالة الوافدة بهذه المهن نحو 616,9 ألف عامل، ولا يحتاج عدد كبير من هذه المهن لمستوى عالٍ من التعليم، ولكنها تتطلب قدراً مناسباً من التدريب المهني والفني، يقوم به كل من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجهاز إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية، من خلال عقد الدورات التدريبية للوصول بالمتدرب إلى المستوى المناسب لشغل هذه المهن.

ثالثاً – المجموعة الثالثة: وهي مهن يمكن إحلالها في المدى القريب ولا تتطلب سوى تعليم ثانوي أو متوسط، وتشمل هذه المهن الأعمال المكتبية بجميع أنواعها ومشرفي الإنتاج ورؤساء وملاحظي العمال والمبيعات والسائقين وضباط الأمن والسلامة والمحصلين، وتبلغ أعداد الوافدين في هذه المهن نحو 119,8 ألف عامل. ويمكن إحلال الكويتيين في هذه المهن مباشرة بعد تدريب بسيط لمباشرة العمل، وهناك أعداد كافية من العمالة الوطنية لتحقيق عملية الإحلال، وذلك عن طريق تشجيع الحكومة الكويتية المواطنيين على العمل في المهن والحرف اليدوية والفنية عن طريق نشر التوعية الثقافية بمدى أهمية تلك الحرف للدولة، بالإضافة إلى زيادة الحوافز والمرتبات للعاملين بهذه المهن.

رابعاً – المجموعة الرابعة: وهي المهن الهامشية أو الخدمية، التي يرفض الكويتيون العمل فيها في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والوفرة المالية التي يتمتعون بها حالياً. وتضم هذه المهن خدم المنازل، وعمال الزراعة والصيد، وعمال الصناعة والبناء والتشييد، وعمال البيع وعمال المطاعم، وعمال الخدمات العامة كالنجارين والسباكين والكهربائيين وغيرها من العمالة التي توصف بالعمالة الهامشية. ويصل حجم هذه العمالة إلى نحو 922,6 ألف عامل وافد من مختلف الجنسيات؛ أي ما يقارب مليون وافد، وهو ما يشكل نسبة 23,5% من جملة سكان الكويت، ونسبة 39,5% من جملة قوة العمل، كما تشكل نسبة 48,1% من جملة قوة العمل الوافدة. وبذلك تعد هذه المجموعة من أهم العقبات في طريق تعديل التركيبة السكانية؛ نظراً لعدم إمكانية إحلال عمالة وطنية محل العمالة الوافدة بسبب العادات والتقاليد الحديثة التي تمنع الكويتيين من العمل في هذه المهن في الوقت الحاضر، بل في المستقبل القريب أيضاً.

التوصيات:

– تهيئة البيئة الاستثمارية لتشجيع الاستثمارات النوعية والمدروسة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية؛ الأمر الذي يترتب عليه زيادة كبيرة في فرص العمل لمكافحة مشكلة البطالة بين الشباب الكويتيين.

– إعادة تأهيل مناخ الأعمال والمشاريع التنموية لفتح أبواب جديدة للاستثمار، وإيجاد فرص جديدة للعمل.

– إصلاح القطاع العام لزيادة فرص العمل، والقضاء على البطالة المقنعة.

– إعادة هيكلة القوى العاملة بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية الوطنية، وإصلاح سوق العمل وذلك بربط مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

– الاهتمام والسعي إلى تطوير التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا لمواكبة وسد احتياجات سوق العمل من المهن والوظائف التي يحتاج إليها فعلياً، كاختصاصات الطب والتمريض والرياضيات والهندسة وعلوم الطبيعة والكيمياء واللغات.

– ضرورة الاهتمام وتشجيع التعليم الثانوي والمتوسط المهني والتطبيقي، حيث يمثل مورداً أساسياً لضخ العمالة الكويتية الوطنية المؤهلة فنياً ومهنياً إلى

سوق العمل، حتى يقبل الكويتيون العمل في مهن الزراعة والصيد والبناء والتشييد وبعض المهن الفنية والخدمية، التي تمثل الشريحة الكبرى من العمالة الوافدة.

– العمل على تفعيل قانون الصندوق الوطني لرعاية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص جديدة للعمل.

– إعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة الوطنية لسد احتياجات سوق العمل من المهن الفنية والخدمية، لإنجاح عملية الإحلال والتكويت لهذه المهن.

– التوسع الكمي والنوعي في برامج التأهيل والتدريب المهني والفني.

– تفعيل وتطوير دور القطاع الأهلي كشريك في عملية التنمية، وفي استيعاب القوى العاملة الوطنية، والعمل على زيادة الأعداد بنسبة 1% سنوياً طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 بخصوص دعم العمالة الوطنية وتشجعيها على العمل في القطاع الخاص.

– إيجاد سياسة جديدة لتعديل الاختلال في قوة العمل، بدلاً من سياسة الإحلال والتكويت الحالية التي أثبتت فشلها في حل مشكلة اختلال التركيبة السكانية.

– محاربة ظاهرة الاتجار بالبشر أو تجار الإقامة والقضاء على هذه الظاهرة؛ حيث تعد هذه الظاهرة السبب الرئيس في زيادة مشكلة اختلال التركيبة السكانية، وزيادة العمالة الهامشية التي تزيد من تفاقم المشكلة وعدم حلها بشكل جذري.

– استجابة الهيئة العامة للقوى العاملة والاتحاد العام لعمال الكويت لحل مشكلات العمالة الوافدة، التي تعاني تعسفاً من أصحاب العمل وتجار الإقامة، بالإضافة إلى عدم حصولهم على مستحقاتهم والتأخير في صرف رواتبهم وحجز جوازات سفرهم والشكاوى الكيدية ضدهم من أصحاب الأعمال، وعمل بلاغات تغيب ضدهم دون وجه حق.

المراجع:

حسني سليمان محمد. (1982). التغير في هيكل العمالة المصرية فيما بين عامي 1960 و1976، **مجلة السكان**: بحوث ودراسات، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، مصر.

رشود بن محمد الخريف. (2003). **السكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات**. الرياض، السعودية.

صفوح خير. (2000). **الجغرافية – موضوعها ومناهجها وأهدافها**. بيروت، لبنان: دار الفكر المعاصر.

مصطفى الشلقاني. (1994). **طرق التحليل الديموجرافي**. الطبعة الثانية، جامعة الكويت، الكويت.

وزارة المالية. (2015). تقرير المتابعة ربع السنوي للإدارة المالية للدولة، شؤون التوجيه والنظم، الكويت.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية. (2000). **دليل المعلومات المدنية – السكان والقوى العاملة**. العدد 19، الكويت.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية. (2013). **دليل المعلومات المدنية – السكان والقوى العاملة**. العدد 45، الكويت.

- Hauser, P. M. and Duncan, O.D. (1972). *The study of population- An inventory and appraisal*. The University of Chicago Press, Ltd., London, USA.

قدم في: إبريل 2015.
أجيز في: فبراير 2016